

آثار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على الاقتصاد المصرى

دكتور / سمير كريم (*)

مقدمة

أخيراً وبعد انتظار طويل ، وجدل أطول حول العملة الأوروبية الموحدة تم فى أول يناير ١٩٩٩ بدء العمل بالعملة الجديدة فى المعاملات الحسابية والمصرفية، على أن يؤجل تداول العملة فعلياً حتى بداية عام ٢٠٠٢.

وبلغ عدد الدول التى وافقت على العمل بنظام اليورو "EURO" ١١ دولة هى:
ألمانيا - فرنسا - أسبانيا - إيطاليا - بلجيكا - هولنده - لوكسمبورج -
ايرلندا - البرتغال - النمسا - فنلنده.

خلفية تاريخية

كان إطلاق العملة الأوروبية الموحدة هو الحلقة الأخيرة فى السلسلة الخاصة بإنشاء الاتحاد الأوروبى والتى بدأت بالتوقيع على اتفاقية روما فى ١٩٥٧/٣/٢٥ ووضعت اللبنة الأولى لبناء أوربا الموحدة، التى وقع عليها ست دول هى : ألمانيا - فرنسا - لوكسمبورج - إيطاليا - بلجيكا - هولنده. وأنشأت بذلك المجموعة الاقتصادية الأوروبية

(EEC) EUROPEAN ECONOMIC COMMUNITY

* تم فى ١٩٦٢ وضع سياسة زراعية مشتركة لدول المجموعة.

(*) وكيل وزارة الاقتصاد سابقاً والخبير الاقتصادى الدولى .

* في أكتوبر ١٩٧٠ أوصى تقرير فيرنر WERNEN بإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي كامل يتم تنفيذه على ثلاث مراحل في خلال فترة عشر سنوات.

* في مارس ١٩٧٢ تم إنشاء نظام النقد الأوربي "الثعبان SNAKE" والذي ضم في عضويته ألمانيا - فرنسا - لوكسمبورج - إيطاليا - بلجيكا - هولنده.

* في أول يناير ١٩٧٣ انضمت ثلاث دول هي الدنمرك وإيرلندا والمملكة المتحدة إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC)

* في مارس ١٩٧٩ تم إنشاء نظام النقد الأوربي بهدف تثبيت أسعار الصرف بين العملات الأوربية

(ERMEXCHANGE RATE MECHANISM)

وأنشأت وحدة النقد الأوربي

(EWROPEAN CURRENCY UNIT-ECU)

* في أول يناير ١٩٨١ انضمت اليونان إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC)

* في أول يناير ١٩٨٦ انضمت كل من أسبانيا والبرتغال إلى عضوية المجموعة الاقتصادية الأوربية (EEC)

* في ٢٧ و ٢٨ فبراير ١٩٨٦ تم التوقيع على القانون الأوربي الموحد SINLE IURAPEAN ACL بهدف خلق سوق داخلية أوربية موحدة

بحلول عام ١٩٩٢

* فى ابريل ١٩٨٦ قدمت مستر جاك ديلور التقرير الذى اعدته مجموعة دراسة الاتحاد النقدى الأوروبى والتي شارك فيها محافظو البنوك المركزية للاتحاد الأوروبى، وقد دعا التقرير إلى إنشاء اتحاد اقتصادى ونقدى (EMU) على ثلاث مراحل وتضمنت التوصيات:

- قواعد بشأن عجز الموازنات الحكومية

- وإنشاء مؤسسة جديدة تكون مسئولة عن السياسة النقدية الأوروبية

* فى أول يناير ١٩٩٠ بدأت المرحلة الأولى للاتحاد النقدى الأوروبى بالسماح بحرية انتقال رؤوس الأموال

* فى ٧ فبراير ١٩٩٢ تم توقيع اتفاقية ماسترخت للاتحاد الأوروبى ونصت على:

- إنشاء الاتحاد الاقتصادى والنقدى (EMU)

- وضع المبادئ الأساسية لمعايير التجمع CONVERGENCE

- تحديد أول يناير ١٩٩٩ كموعده أقصى لبدء المرحلة الثالثة من الاتحاد

الاقتصادى والنقدى

* شهد أول يناير ١٩٩٣ استكمال السوق الأوروبية الداخلية الموحدة

بالسماح بحرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال

* تم فى أول نوفمبر ١٩٩٣ اعلان بدء سريان اتفاقية ماستريخت

* بدأ فى أول يناير ١٩٩٤ تنفيذ المرحلة الثانية من الاتحاد الاقتصادى والنقدى وذلك بإنشاء مؤسسة النقد الأوربية EMI وتنفيذ الإجراءات الخاصة بقياس أداء الدول الأعضاء بالنسبة للمعايير الاقتصادية ومعايير العجز الحكومى التى نصت عليها اتفاقية ماستريخت. وأصبحت المجموعة الاقتصادية الأوربية EEC تعرف باسم الاتحاد الأوربى EUROPEAN UNION EU

* فى أول يناير ١٩٩٥ انضمت النمسا وفنلنده والسويد إلى عضوية الاتحاد الأوربى، وانضمت العملة النمساوية (الشلن) إلى النظام النقدى الأوربى EMS، ثم تبع ذلك انضمام كل من الماركا الفنلندية والليرة الايطالية بعد ذلك بعام.

تم إنشاء أربعة مجالس أوربية بهدف:

١- وضع سيناريو التغير الذى يتضمن إطلاق اليورو

٢- تحديد الإطار القانونى لاستخدام اليورو.

٣- تحديد الخصائص الفنية لليورو والتى تتحكم فى إرساء عوامل الثقة به

٤- اتباع مجموعة من الإجراءات الرقابية بشأن نمو واستقرار العملة بهدف تجنب العجز الضخم فى القطاع العام لدى الدول الأعضاء، مع فرض عقوبات على الإخلال بالحدود المتفق عليها.

٥- اتخاذ قرار بخلق نظام نقدى أوربى جديد تحكم العلاقات بين اليورو

والعملات الوطنية للدول الأعضاء التى لم تشارك بعد فى الاتحاد النقدي

* تم ذلك فى خلال اجتماعات المجلس التى عقدت فى كان بفرنسا فى ٢٦ و ٢٧ يونية ١٩٩٥ وفى مدريد ١٥ / ١٦ يونية ١٩٩٥ وفى دبلن فى ١٣ / ١٤ ديسمبر ١٩٩٦ ثم فى أمستردام فى ١٦ و ١٧ يونية ١٩٩٧ .

* فى خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ تم اتخاذ قرارات من حكومات الدول التى ستتنضم إلى مسلة "اليورو" التى يبدأ العمل بها فى ١ / ١ / ١٩٩٩ كما تم اصدار التشريعات اللازمة للتعامل باليورو ، وتم إنشاء النظام الأوربي للبنوك المركزية (ESCB) وكذلك إنشاء البنك المركزى الأوربي (ECB)

* تم فى ٣١ / ٧ / ١٩٩٨ تقديم أول تقرير إلى البنك المركزى الأول

فى أول يناير ١٩٩٩

١- تحديد أسعار تحويل ثابتة لليورو مقابل عملات كل من الدول الأعضاء

٢- أصبح اليورو العملة الرسمية للدول الأعضاء

٣- أصبح اليورو العملة الرسمية للبنك المركزى الأوربي والبنوك المركزية للدول الأعضاء

٤- إنهاء وجود عملة ECU على أن يحل اليورو محلها بسعر صرف ١

يورو = ١ ايكو ECU

٥- أصبح النظام الأوربي للبنوك المركزية ESCB هو الجهة المختصة بتقرير

وتنفيذ السياسة النقدية الوحيدة لدول اليورو

٦ - تنظيم العلاقات فيما بين بنوك دول اليورو

٧- إصدار السندات الخاصة بافترضات الدول يكون بعملة اليورو

٨- تغيير التعامل فى الأسواق المالية لدول اليورو بشكل تدريجى كى يتم

باليورو

فى خلال الفترة من ١ / ١ / ١٩٩٩ حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠١ على الأكثر

✳ يمكن استخدام كل من اليورو وعملات الدول الأعضاء

✳ استخدام اليورو ليس مطلوباً وليس ممنوعاً

فى خلال الفترة من ١ / ١ / ٢٠٠٢ على الأكثر، ولمدة ٦ شهور كحد أقصى

✳ استكمال إجراءات التغيير إلى اليورو لكافة التعاملات

✳ بدء تداول أوراق النقد والعملات المعدنية لليورو

✳ تحويل أداة الوفاء الوطنية legal tenden إلى اليورو

✳ إلغاء كافة أدوات الوفاء الوطنية السابقة ، وسحب أدوات النقد الوطنية

والعملات فى تاريخ أقصاه ٢٠٠٢

وينطبق ما تقدم على كافة الدول المشاركة التى حددها المجلس الأوروبى فى

النصف الأول من عام ١٩٩٨ . إلا أنه لن ينطبق على الدول التى لم تستوف

الشروط اللازمة للانضمام إلى العملة الموحدة ومن ثم فإنها لن تشارك في الاتحاد الاقتصادي النقدي اعتباراً من أول يناير ١٩٩٩، ويمكن لها أن تشارك فيما بعد، وفقاً لما يقرره المجلس الأوربي والبنك المركزي الأوربي بعد مراجعة أحوالها. وتجري المراجعة كل سنتين على الأقل، أو بناء على طلب دولة غير عضو. وقد استفادت الدنمارك والمملكة المتحدة من نص يخول كلا منهما الحق، في الخروج من اليورو. وقد استخدمت الدنمارك فعلاً هذا الحق.

معايير مشاركة الدول الأوروبية في العملة الموحدة 'اليورو'

يجب على الدول التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي (EMU) أن تتوافر بها المعايير التي حددتها اتفاقية ماستريخت لذلك وهي:

* يجب ألا يتعدى متوسط معدل التضخم ٥, ١٪ من معدلات التضخم التي تتحقق في ثلاث من أفضل الدول الأعضاء أداءً من ناحية استقرار الأعضاء في خلال السنة السابقة.

* يجب أن تكون تقلبات العملة في خلال السنتين السابقتين على الأقل في نطاق التقلبات الطبيعية لنظام الصرف الأوربي (ERM)

* يجب ألا تتعدى أسعار الفائدة الاسمية متوسطة وطويلة الأجل (كمتوسط سنوي) ٢٪ عن مستوى أسعار الفائدة في أفضل ثلاث من الدول الأعضاء أداءً من ناحية استقرار الأسعار في خلال السنة السابقة.

* يجب ألا يزيد معدل العجز الفعلي أو المقدّر للموازنة الحكومية عن ٣٪ من الناتج المحلي الأجمالي (GDP) إلا إذا .

* انخفضت هذه النسبة بشكل جوهري ومستمر حتى وصلت إلى مستوى قريب من ٣٪ ، أو

- إذا ما كانت الزيادة في النسبة استثنائية ومؤقتة، وكان الرقم قريباً من ٣٪.

* يجب ألا يتعدى الحجم الإجمالي للدين العام ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو أن تظهر المؤشرات على الأقل اقترابه من هذه النسبة.

GROWTH AND STABILITY والاستقرار والنمو

* تم التوقيع على هذا الميثاق في امستردام في يونيو ١٩٩٧

* الغرض من هذا الاتفاق هو تجنب حدوث عجز مفرط لدى الدول المشاركة في العملة الموحدة.

* ويجب على الدولة المشاركة ألا يتعدى عجز موازنتها عن ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إلا إذا كانت تمر بظروف استثنائية. وتفرض عقوبة على الحكومة التي تتعدى هذه النسبة بدرجة مفرطة.

* ويعتبر التجاوز غير عادي إذا حدث بسبب ظرف غير عادي خارج عن قدرة الدولة العضو، أو إذا حدث عقب ركود اقتصادي خطير (يتجاوز فيه نسبة هبوط الناتج المحلي الإجمالي ٢٪). وسيقوم المجلس الأوروبي بمراجعة هبوط الناتج المحلي الإجمالي في الدول فيما بين ٧٥٪ إلى ٢٪ لتحديد المدى الذي يمكن فيه للظروف غير العادية تبرير إعفاء الحكومة من الإجراءات العقابية.

* في حالة العجز المفرط، يقوم المجلس بتقديم توصياته على الدولة العضو المعنية. وتقع على الحكومة مسئولية اتباع هذه التوصيات في خلال الشهور

الأربعة التالية وتصحيح موقف العجز الزائد فى خلال سنة واحدة من تاريخ حدوثه.

※ إذا لم يتم اتباع توصيات المجلس، أو إذا لم يتم تصحيح العجز يجرى فرض العقوبات التالية:

※ إيداع وديعة بدون فوائد تبلغ من بين ٢ و ٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدولة.

※ تحويل الوديعة إلى غرامة ما لم يتم تصحيح العجز فى خلال ستين.

آلية سعر الصرف، _ (ERM-2)

※ مع إطلاق اليورو فى أول يناير ١٩٩٩ توقف النظام النقدى الأوربى (EMS) عن العمل.

※ والغرض من هذا الاتفاق الخاص بآلية سعر الصرف، هو أن يحل كل الاتفاقيات السابقة وأن يسر إعداد الدول التى ترغب فى الانضمام إلى عضوية منطقة اليورو بضمن قيام الشروط المناسبة لعمل السوق الداخلى فى الاتحاد الأوربى بحيث يحقق النمو الاقتصادى والعمالة الكاملة .

※ سيقوم عمل النظام الجديد على أساس النظام القديم EMS, ومع وجود اليورو كعملة رئيسية فستكون هوامش التقلبات أكثر اتساعاً وقد تصل إلى ١٥ ٪

* ومن الناحية النظرية فإن تدخل البنك المركزى الأوروبى والبنوك المركزية فى دول الاتحاد الأوروبى من خارج منطقة اليورو لن يكون محدوداً وتلقائياً. ويمكن لهذه البنوك أن تقوم فقط باتخاذ إجراءات الدعم، إلا أنه يمكن للبنوك المركزية ألا تقوم بمثل هذا التدخل إذا ما كان ذلك سيؤدى إلى الإحلال بهدف المحافظة على اتفاق الأسعار.

* الاشتراك فى آلية سعر الصرف ، ليس إجبارياً

تم تحديد أسعار التحويل بين اليورو والعملات المختلفة يوم ١/١/١٩٩٩ على الأساس التالي

الدولة	العملة	سعر صرف اليورو مقابل العملة
بلجيكا	فرنك بلجيكي	٤٠,٣٣٩٩
لوكسمبورج	فرنك لوكسمبورج	٤٠,٣٣٩٩
فرنسا	فرنك فرنسى	٦,٥٥٩٥٧
ألمانيا	مارك ألمانى	١,٩٥٥٨٣
ايرلندا	جنيه ايرلندى	-٧٨٧٥٦
هولنده	جيلدر هولندى	٢,٢٠
البرتغال	اسكودو برتغالى	٢٠٠,٤٨٢
أسبانيا	بيزيتا أسبانى	١٦٦,٣٨٦
النمسا	شلن نمساوى	١٣,٧٦٠٨
فنلنده.	ماركا فنلندى	٥,٩٤٥٧٣
إيطاليا	ليرة إيطالى	١٩٣٦,٥٧

الإطار القانوني لعملة "اليورو"

هناك قراران للمجلس الأوروبي ينظمان الإطار القانوني لاستخدام اليورو أولا هما القرار رقم ١١٠٣ / ٩٧ القائم على أساس المادة ٢٣٥ من اتفاقية ماستريخ والذى تمت الموافقة عليه فى ١٧ / ٦ / ١٩٩٧ فى أمستردام وينص على

- تغيير جميع الإشارات إلى الايكيو ECU ، بحث تصبح الإشارة إلى

اليورو على أساس أن ١ يورو = ١ إيكيو

- وضع قواعد تحكم أسعار الصرف النهائية لتحويل العملات الوطنية إلى

اليورو

- التأكيد على استمرار العمل بكافة القواعد القانونية الخاصة بالايكيو

بالنسبة لليورو

- وضع قواعد لتقريب الأرقام العشرية.

وثانيهما هو قرار وافقت عليه الدول المنضمة إلى منظمة اليورو فى عام

١٩٩٨ ويتضمن:

- اعتبار اليورو عملة رسمية للدول الأعضاء المشاركة فى منظمة اليورو.

- تأكيد اسم "اليورو" بصفة رسمية كاسم للعملة وتقسيمه إلى ١٠٠ سنت.

- إحلال اليورو محل العملات الوطنية الحالية

- اتخاذ إجراءات خاصة فى خلال المرحلة الانتقالية.

- بدء تداول العملات الورقية (البنكنوت) والمعدنية اعتباراً من

١/١/٢٠٠٢ على الأكثر.

- اتخاذ إجراءات نهائية خاصة بمنع تداول العملات الوطنية من التداول

واستبعادها كأداة وفاء قانونية.

الإجراءات والترتيبات الخاصة بالمرحلة الانتقالية (١/١/١٩٩٩ -

٣١/١٢/٢٠٠١)

يجرى استخدام كل من اليورو والعملات الوطنية فى خلال الفترة الانتقالية

(١/١/١٩٩٩ - ٣١/١٢/٢٠٠١) ويكون اليورو فى خلال هذه الفترة عملة

حسابية فقط، بينما يتم استخدام العملات الوطنية فى التداول وفى الحسابات.

وقد ابتدعت قصة مدديك فى ١٩٩٥ مبدأ "عدم المنع وعدم الإلزام" فى خلال

فترة الانتقال. وهى ما يسمح لكل طرف إما أن يتعامل بعملة وطنية أو باليورو

ودون اكراه الطرف الثالث على التعامل بما اختاره كل منهم.

وتنص المواد ٦ إلى ٩ من التعليمات على ما يلى فى خلال الفترة الانتقالية.

* يمكن استعمال العملات الوطنية باعتبارها تعبيراً عن اليورو.

* تحويل كافة الدين العام والخاص إلى اليورو

* الاحتفاظ بالعملات الورقية والمعدنية كأداة وفاء قانونية

✳ منح حق الاختيار للمدنيين فى سداد ديونهم باليورو أو بالعملات الوطنية المنصوص عليها فى العقود

✳ النص على التساوى القانونى والاقتصادى بين اليورو والعملات الوطنية

✳ إمكان قيام البنوك بتحويل الأرصدة الدائمة لعملائها بالعملات الوطنية إلى اليورو دون الحصول على موافقة مسبقة من العملاء. ويتم التحويل إلى اليورو وفقاً للأسعار الرسمية لليورو.

✳ يصبح اليورو أداة وفاء قانونية بمجرد تداوله فى ١/١/٢٠٠٢ وستكون فئات اليورو المعدنية هى ١, ٢, ٥, ١٠, ٢٠, ٥٠ سنت و١ يورو و٢ يورو.

أما فئات البنكنوت فستكون سبعة هى:

٥, ١٠, ٢٠, ٥٠, ١٠٠, ٢٠٠, ٥٠٠ يورو

أجهزة ومؤسسات الاتحاد النقدى الأوروبى

١- البنك المركزى الأوروبى (Ecb) European Central Bank

يحل البنك المركزى الأوروبى محل مؤسسة النقد الأوروبى (Emi) اعتباراً من عام ١٩٩٨. وسيتمتع البنك بالاستقلال الكامل ، سواء بالنسبة لحكومات الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى أو بالنسبة لمؤسسات الاتحاد الأوروبى ذاته. ويقوم البنك بالمهام الآتية:

- دعم وتقوية التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء فى الاتحاد

الأوروبى

- الإشراف على النظام النقدى الأوروبى

- تحديد الدور والهيكل التنظيمى للنظام الأوروبى للبنوك المركزية (Escb)

وتتحكم فى إصدار القرارات الخاصة بالبنك ثلاث أجهزة هى:

أ- المجلس التنفيذى: (مجلس الإدارة) ويتكون من رئيس مجلس إدارة

البنك، ونائب الرئيس وأربعة أعضاء، والمجلس مسئول عن تنفيذ السياسة النقدية التى يضعها مجلس المحافظين.

ب - مجلس المحافظين: يتكون من المجلس التنفيذى ومحافظى البنوك

المركزية الوطنية للدول المشاركة فى منطقة اليورو.

ج - الجمعية العمومية: تتكون من رئيس ونائب رئيس مجلس إدارة البنك

المركزى الأوروبى ومحافظى البنوك المركزية للاتحاد الأوروبى.

٢- النظام الأوروبى للبنوك المركزية

European System Of Central Banks

يتكون النظام من البنك المركزى الأوروبى (Ecb) والبنوك الوطنية المركزية

للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى. وعلى عكس البنك المركزى الأوروبى فإن

النظام الأوروبى للبنوك المركزية (Escb) لا يتمتع بالشخصية القانونية.

ويخضع النظام لأجهزة البنك المركزي الأوروبي وهما المجلس التنفيذي ومجلس المحافظين:



آثار التحول إلى اليورو على الدول الأوروبية

* كان التحول إلى اليورو أمراً لا بد منه لتحقيق أقصى درجات التكامل بل الوحدة الأوروبية. ويمكن القول بأنه باستكمال هذا العنصر وقيام البنك المركزى الأوروبى أنه قد تحقق الاندماج الاقتصادى الشامل بين دول المجموعة الأوروبية الأعضاء، وهو ما يمثل كياناً اقتصادياً كبيراً له وزنه وقدره.

* إلى جانب ما يعنيه إطلاق عملة اليورو من مفهوم سياسى واقتصادى فإنه يعنى أيضاً:

١- وضع سياسة نقدية واحدة عن طريق البنك المركزى الأوروبى، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادى.

٢- عدم الحاجة إلى إجراء تحويلات نقدية من عملة إلى أخرى وهو ما يؤدي إلى إلغاء مخاطر التحويل وتيسير التجارة بين الدول التى أصبحت بالفعل سوقاً واحدة.

٣- دعم المنافسة بين مختلف المنتجين - بما يحقق مصلحة التفوق فى الإنتاج والجودة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق ميزة أفضل لمنتجات المنطقة فى السوق العالمية، وسيكون المستهلك هو المستفيد النهائى.

٤- قيام سوق مالية موحدة مع اختفاء مخاطر تحويل العملة قد يدفع إلى تدفق الاستثمار بدرجة أكبر إلى السوق الأوروبية، وبالتالي نموها.

٥ - من المنتظر أن يصبح اليورو أداة وفاء دولية Intl Legal Tender

منافساً بذلك الدولار الأمريكي الذي ظل يحتل الساحة العالمية لزمان طويل.

وهو يستند في ذلك إلى قوة الدول الأعضاء وما تتمتع به من مؤشرات إذ أنها تمتلك حوالي ٦٠, ٢٠٪ من الاحتياطي العالمي من الذهب، كما تمثل حصة الصادرات للمجموعة حوالي ٢٠٪ من اجمالي الصادرات العالمية، ويبلغ فائض الميزان التجاري للمجموعة حوالي ١٠٠ مليار دولار.

* من المقرر أن يتم احلال سعر فائدة للاقراض Euribor موحد بدلاً من أسعار الفوائد المختلفة، وسيشارك حوالي ٦٤ بنكاً أوروبياً في تحديد هذا السعر. كما سيجرى أسبوعياً تحديد سعر فائدة الإيداع الموحدة.

تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية

كانت أغلب التحليلات التي نشرت حتى الآن عن إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبى وعن إطلاق عملة اليورو فى أول يناير ١٩٩٩ تركز على وجهة النظر الأوروبية وعلى أثره على أوروبا.

وكلها تشير إلى أن اليورو Euro هو الذى سيقوم باستكمال السوق الموحدة أو السوق الواحدة على الأصح، وتتضمن المزايا الاقتصادية المتوقعة من اليورو على الدول المشاركة فيه، تحقق مزيد من الشفافية، ومزيداً من المنافسة وتقسيماً أفضل للعمل فى أوروبا، وهو ما يؤدى إلى زيادة النمو وزيادة فرص

العمل ، وارتفاع مستويات المعيشة فى أرجاء منطقة اليورو.

ومن الطبيعى توقع أن يصبح اليورو إحدى العملات الرئيسية فى العالم، إذ أن منطقة اليورو تضم حوالى ٢٩٠ مليون نسمة، كما تبلغ مساهمتها فى التجارة العالمية ما يزيد على ٢٠٪ إلى جانب مساهمتها أيضاً بنحو ٢٠٪ من الناتج المحلى المحقق على الصعيد العالمى . هذا فضلاً عن تنوع اقتصادياتها وتحقيقها لفوائض فى موازينها التجارية.

ولذا فإنه ينتظر أن يكون اليورو من العملات الرئيسية سواء فى الصرف الأجنبى، أو كأحد عملات الاحتياطى فى البنوك المركزية ، وأن يؤدى إلى زيادة نمو أسواق رأس المال الأوروبية وأن يوفرَ مرتكزا أساسياً تبادلياً مع الدولار الأمريكى.

ومع كل ذلك فإنه سيظل من غير المؤكد تلك الكيفية التى ستتكمّل بها الأسواق الأوروبية، ودرجة السيولة والكفاءة بتلك الأسواق؟ وهل سيؤدى التعامل باليورو إلى خلق حرية أكبر فى أسعار الصرف؟ وما هى درجة السرعة التى سيتم بها تحويل المحافظ الحالية المقومة بالدولار إلى أصول مقومة باليورو؟ وعلى النقيض مما تقدم ، فإنه لم يجر سوى القليل من التحليل لتقييم آثار إطلاق اليورو على المناطق الأخرى ، وعلى الرغم من صعوبة القيام بتقييم قطعى محدد وتحديد الآثار بشكل دقيق فإنه يمكن القول بأن الاقتصاديات العربية قد تتأثر باليورو من ناحيتين هما ناحية التجارة وحركة رأس المال.

والواقع أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر للدول العربية حيث تبلغ واردات العالم العربي منه حوالي ٤٣٪ من اجمالي الواردات . كما أن صادرات الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي تصل إلى ما يقرب ٣٤٪ من اجمالي صادراتها.

كما أن هناك ثمانى دول عربية متوسطة هي الجزائر مصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس، وقعت خمس منها على اتفاقات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي وينتظر أن تقوم مصر قريباً بالدخول فى اتفاق مماثل أيضاً كما تم مع المغرب وتونس وفلسطين والأردن، ويتوقع أن تتبع باقى الدول العربية المتوسطة نفس الطريق ، ومن المنتظر أن يزيد الاتحاد الأوروبي من تجارة وعلاقاته المالية بعد المبادرة الأوروبية المتوسطة .

وتهدف اتفاقات المشاركة إلى أن يتم تدريجياً إنشاء منطقة للتجارة الحرة فى حوض البحر المتوسط عن طريق إبرام اتفاقات للتجارة الحرة بين الدول المتوسطة المشاركة وبعضها البعض وبموجب هذه الاتفاقات يلزم كلا من الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة المشاركة بأن :

١- يتم إنشاء منطقة تجارية حرة فى خلال فترة انتقالية تستمر لمدة ١٢ عاماً على الأكثر.

٢- يتم تحرير المدفوعات الجارية المتصلة بحركة السلع والأشخاص والخدمات ورءوس الأموال.

٣- يتم التوصل إلى التحرير الكامل لتحركات رأس المال بمجرد توفر الشروط اللازمة.

وتجدر الإشارة إلى أن نصيب عملات الاتحاد الأوروبي يُمثّل حالياً أكثر من ٢٠ ٪ من إجمالي الدين القائم في أربع دول عربية هي الجزائر ومصر والمغرب وتونس هذا فضلاً عن وجود عدد كبير من المصارف العربية والمصارف العربية الأوروبية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي وإن كان أكبر عدد هذه المصارف موجوداً في لندن عاصمة المملكة المتحدة التي لم تنضم إلى منطقة اليورو بعد .

تأثير إطلاق اليورو على التجارة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي

من المتوقع أن تكون حصة اليورو في تسعير التجارة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي أكبر كثيراً مما هي عليه الآن بالنسبة للعملات الأوروبية مجتمعة، ومن الممكن أن يؤدي هذا التغيير المتوقع في غط التسعير إلى التأثير مباشرة في التجارة الخارجية وسياسة أسعار الصرف في الدول العربية ، خاصة وأن الدول العربية قد تزيد من طلبها على اليورو بشكل أكبر مما هو عليه الحال الآن بالنسبة للعملات الأوروبية ، وخاصة بالنسبة لورادتها. ويتوقف ذلك على هيكل وحجم تجارة كل دولة. وإن كان هذا التوقع ضعيفاً في الاجل القصير لأن معظم صادرات الدول العربية إلى الاتحاد الأوروبي من المواد الخام وأهمها النفط ، ومازالت أسعار النفط تقوّم بالدولار ، بل أن هناك شبه هيمنة للدولار على أسعار المواد الخام بصفة عامة أكثر منها على السلع الصناعية ، وذلك

باعتباره العملة الدولية المسيطرة في خلال السنوات الخمسين الماضية . ومن المنتظر أن يتمكن اليورو تدريجياً في الأجل الطويل من الحلول محل الدولار الأمريكي في هذا المجال .

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه لما كانت قاعدة التصدير لدى معظم الدول العربية والإسلامية مازالت ضعيفة التنوع فإنها تكون أكثر تعرضاً لما يعترى الدولار من تقلبات إذ أن أسعار أغلب سلعها مقومة بالدولار الأمريكي ، ومن ثم فإنه ستكون ذات مصلحة خاصة في التحول بالتسعير من الدولار الأمريكي إلى اليورو لبعض المواد الخام وبالتالي يقل تعرضها لتقلبات الأسعار.

ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي إلغاء سعر الصرف كأداة لإدارة الاقتصاد الكلي على مستوى الدولة في داخل الاتحاد الأوروبي إلى أشكال أخرى من التعديل في داخل منطقة اليورو ، وأن يؤدي ذلك إلى الإسراع بتنفيذ إصلاحات هيكلية في عدد من دول الاتحاد النقدي الأوروبي ، بما يجعلها أكثر تنافساً ، وسيكون على الدول العربية أن تأخذ في حساباتها هذا التحسن في القدرة التنافسية في داخل منطقة اليورو عند رسم سياساتها ، كما سيكون عليها أن تحقق أقصى استئارة مما ينتجه لها اليورو من بيئة خارجية أكثر يقيناً وأكثر شفافية ، وهو ما يساعدها على استغلال ما تتمتع به من مزايا نسبية بطريقة أكثر يقيناً وأكثر شفافية في الأجل الطويل . كما أن ثبات تحديد أسعار الصرف - وعدم إمكان الرجوع عنه - في داخل منطقة اليورو سيحرم دول الاتحاد الأوروبي المشاركة

فى نظام اليورو من إمكانية درجة التنافسية السعرية عن طريق تخفيض أسعار العملات ، وهو ما يؤدى إلى حماية الدول العربية من تقلبات أسعار الصرف فى داخل أوروبا .

ومن الممكن أيضاً أن يلعب اليورو فى الأجل الطويل دوراً متزايداً بالنسبة للتجارة البينية فيما بين الدول العربية والإسلامية وكذلك بالنسبة للتجارة بين هذه الدول وغيرها من الدول الأوروبية غير المشاركة فى منطقة اليورو .

تأثير اليورو على حركة رأس المال

وإلى جانب ما تقدم ، فإنه يمكن توقع حدوث بعض الآثار على الحساب الرأسمالى خاصة أن أحد المظاهر المثيرة التى تشاهد عادة فى الدول فى الدول النامية ومنها العربية والإسلامية هى عدم التوافق بين غط التجارة ومكونات العملات الخاصة بالتزاماتها المالية الخارجية . وبينما أن أكبر حصة من التجارة تتم مع دول أوروبا ، فإن معظم التزاماتها المالية تكون مقومة بالدولار أو الين . ومن المنتظر إمكان تصحيح هذا التباين القائم بين المكان الذى تتم معه التجارة والعملة التى تقوم بها التدفقات التجارية وذلك بعد إطلاق اليورو وتقليص عدد العملات إلى عملة واحدة .

ومع أن العمل بنظام اليورو لن يغير شروط الالتزامات المالية على أرصدة الديون القائمة ، فمن المتوقع أن تحدث تغييرات كبيرة فى الأسواق الأوروبية تؤثر فى المستقبل فى الأقراض الخارجى للدول العربية والإسلامية التى تقتضى

من الخارج ، وسيكون ذلك انخفاضاً أكبر في تكلفة العمليات ، وهوامش الفوائد ، وزيادة في عرض الأصول المالية المقومة باليورو ، وزيادة الطلب عليها، مما تصبح معه الأسواق المالية الأوروبية أكثر جاذبية للمستثمرين في محافظ الاورواق المالية ، بما تقدمه من انخفاض في تكلفة الاقتراض ، وزيادة في المرونة ، وفرص أكبر لكبار المستثمرين.

أما بالنسبة لتدفقات رأس المال الخارجى للاستثمار من دول الاتحاد الأوروبي في الدول العربية والإسلامية ، فلابد ومن المحتمل أن يؤدي إطلاق اليورو إلى التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر بها ، ومع ذلك فإن احتمال قيام بعض الدول العربية والإسلامية باتخاذ اليورو كمحور ارتكاز للسياسة النقدية سيؤدي إلي زيادة كل من الاستقرار النقدي والقدرة على التنبؤ ، وهو ما يقدم عاملاً إيجابياً لقرارات الاستثمار .

وليس من المحتمل أن يكون لإطلاق اليورو أي تأثير محدد بشكل مباشر على تحويلات العاملين المهاجرين في الدول الأوروبية - خاصة من الدول العربية في شمال أفريقيا . إلا أنه قد يكون هناك أثر غير مباشر ينشأ من احتمال زيادة معدلات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي ، يؤدي إلى زيادة تحويلات العمال لأجزاء من دخولهم ، فضلاً عن أن استقرار أسعار الصرف سيؤدي إلى انتظام تحويلات العاملين .

ومن المتوقع أن يؤدي دخول اليورو إلى حيز الاستخدام إلى التأثير في

هياكل وإدارة احتياطيات النقد الأجنبى فى الدول العربية والإسلامية . إذ سيوفر إطلاق اليورو فرصة لإعادة تنظيم احتياطيات النقد الأجنبى فى ضوء تدفقات التجارة ومكونات العملات فى ميزان المدفوعات ، والعمليات الخاصة بالمبادلات والاتفاقات الخاصة بأسعار الصرف (خاصة فى الدول الإسلامية الإفريقية) .

تأثير اليورو على الاقتصاد المصرى

تعد أوروبا الشريك التجارى الأول لمصر إذ تبلغ نسبة الصادرات المصرية لدول أوروبا الغربية حوالى ٤٣٪. بينما يقدر حجم الصادرات المنتجة إلى دول منطقة اليورو ٤٠٪ من إجمالى الصادرات الذى بلغ ٤, ٥ مليون دولار فى ٩٧/١٩٩٨ بينما تمثل الواردات من دول الاتحاد الأوروبى حوالى ٣٩٪ من اجمالى الواردات .

وبينما تمثل صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبى فى النفط ومنتجاته والغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة ، والسلع الزراعية، والمواد الغذائية . ويتم تسوية أغلب هذه المعاملات بالدولار إلى جانب بعض العملات الأوروبية. (١)

كما أن عدد السائحين القادرين من دول الاتحاد الأوروبى إلي مصر يمثل ٥٦٪ من إجمالى حركة السياحة فى عام ١٩٩٧ (٢)

(١) وزارة الاقتصاد

(٢) وزارة السياحة

وفي مجال الاستثمار الأجنبي المباشر فإن دول الاتحاد الأوروبي ومواطنيها يشاركون في مشروعات برءوس أموال بلغت حوالى ١٤,٥ مليار جنية ، بينما تبلغ التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات حوالى ٣٠ مليار جنية ، أو ما يناهز ٣٩,٧ ٪ من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر (١) .

كما تحتل مصر المركز الأول بين الدول العربية من حيث الحصول على التسهيلات المالية من الاتحاد الأوروبي سواء فى صورة قروض من بنك الاستثمار الأوروبي أو فى صورة منح ومعونات عينية ، وذلك من خلال بروتوكولات مالية . وبلغ ما حصلت عليه مصر حوالى ١,٥ مليار وحدة نقد أوروبية (٢)

كذلك فقد أسهمت مصر فى رأس مال البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ، وقد قطعت مرحلة كبيرة فى التفاوض على اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي الذى ينتظر أن يبرم قريباً، والذى يتوقع أن يكون على غرار الاتفاقات الأخرى التى عقدت مع تونس والمغرب والأردن وفلسطين .

وفى ضوء هذه العلاقات المتعددة فإن من المنتظر أن تكون لإطلاق العملة الموحدة "اليورو" آثاره على الاقتصاد المصرى التى سنحاول أن نوجزها فيما يلى :

(١) هيئة الاستثمار

(٢) تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي فى مصر عام ١٩٩٧

١ - تؤدي العملة الموحدة "اليورو" إلى خفض تكاليف ومخاطر العمليات التجارية والمالية مع دول الاتحاد الأوروبي مما يعمل على زيادة الميزة التنافسية للسلع والخدمات المصرية المصدرة إلى أوروبا . ولما كان حوالى ٨٠ - ٩٠ ٪ من الصادرات المصرية إلى دول منطقة اليورو يتم تسويتها بالدولار ، مع ما فى ذلك من أعباء إضافية على المصدرين نظراً لما كان يحدث من تدبذب فى أسعار العملات الأوروبية مقابل الدولار . وابتداء من ١ / ١ / ١٩٩٩ أصبح التعامل مع دول المنطقة بعملة واحدة مباشرة مما يلغى هذه الأعباء (١)

٢ - كما تؤدي العملة الموحدة إلى تحقيق اتفاقية فى الأسعار بالنسبة للورردات ، وإلغاء تكلفة تحويل العملات اللازمة لتسوية المدفوعات عن هذه الورردات . فمن ناحية الشفافية فإن استخدام اليورو كعملة واحدة سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية إما عن طريق تخفيض الأسعار أو زيادة الجودة وكلاهما فى صالح المستورد المصرى . كما سيؤدي إلغاء تكلفة التحويل للعملات إلى تركيز انتباه المستورد على دراسة أفضل الأسواق فى الاتحاد الأوروبي التى يمكن الحصول منها على السلع المطلوبة بعيداً عن حسابات سعر الصرف (٢) .

(١) تقرير وزارة الاقتصاد ١٩٩٩

(٢) مغاورى شلبى ، دور الاتحاد الأوروبي - كتاب الأهراب ، عدد ١١٩ .

٣- إعطاء الفرصة لتنوع الاحتياطي النقدي المصري لدى البنك المركزي، بحيث يركز على أكثر من عملة بدلاً من الارتكاز على الدولار فقط ، حيث أن العرض الأساسي من الاحتياطي هو تغطية الواردات في خلال فترة معينة ، والاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي المصري والذي يبلغ حالياً ٢٠ مليار دولار يغطي حوالي ١١ شهراً من الواردات . وتنوع الاحتياطي يعطيه مزيداً من الاستقرار.

٤- ليس هناك احتمال في الأجل القصير على الأقل في استخدام اليورو كوعاء ادخاري نظراً لما أعلن عند بدء التعامل به - وحتى الآن - من أن سعر الفائدة هو ٣٪ . وهو ما يقل عن أسعار كل من الدولار والجنيه المصري . إلا أن ذلك قد لا يمنع في الأجل الطويل من استخدام اليورو كوعاء ادخاري نظراً لما يتمتع به من ثبات واستقرار.

خاتمة

من المتوقع أن يؤدي استمرار وثبات اليورو في التداول العالمي إلي إعادة تنظيم في نظام النقد العالمي لتصبح هناك ثلاث كتل هي منطقة اليورو - والدولار - والين . مما قد يؤدي إلي تقليل الاعتماد على عملة واحدة بمقرها وخاصة الدولار.

وقد بدأ صندوق النقد الدولي فعلاً في إحلال اليورو محل الفرنك الفرنسي

والمارك الألماني فى سلة حقوق السحب الخاصة SDR .

أما الدول العربية والإسلامية ومن بينها مصر فإنها ستتأثر بإطلاق اليورو وفقاً لحجم علاقاتها الاقتصادية والتجارية بالاتحاد الأوروبي . ومن المتوقع أن تؤدي المنافسة بين دول الاتحاد الأوروبي إلى تضيق المجال أمام صادرات بعض الدول العربية إليها وخاصة السلع الزراعية التى تشابه أو تتماثل مع منتجات بعض الدول الجنوبية فى الاتحاد الأوروبي .

ومن المقترح لذلك ضرورة فتح أسواق جديدة فى الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية عن طريق دعم الروابط التجارية مع اتحادات المهاجرين ذوى الأصول العربية .

أما بالنسبة لمصر فقد يكون استكمال المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على اتفاق المشاركة عاملاً مساعداً على زيادة انفتاح الاقتصاد المصرى وجذب الاستثمار الأجنبى المباشر خاصة بعد نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى وإعلان الحكومة عن التزامها به . على ألا يكون الاتفاق هدفاً فى حد ذاته بل ينبغى اعتباره أحد مكونات استراتيجية النمو الاقتصادى .

ولعل إطلاق اليورو واستكمال الاتحاد الأوروبي ، يكون حافزاً قوياً لوضع سياسات مالية ونقدية حكيمة ورشيدة فى مجموعة الدول العربية والإسلامية ، وللقيام بإصلاحات اقتصادية تهيء لزيادة التكامل فيما بينها ، وفيما بينها وبين الاقتصاد العالمى.